

**توظيف النحو
في خدمة المعتقد**

الدكتور

يوسف بن صامل السلمي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

الكلية الجامعية بمكة المكرمة - جامعة أم

القرى

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وبعد:

فإن للمعتقد أثراً واضحاً في تأويل وتفسير كتاب الله - عز وجل -، حيث إن كثيراً من المنكرين لبعض صفات الله - عز وجل -، كالمعتزلة، والجهمية، وغيرهم من الفرق الضالة؛ حرقوا معاني كثير من آيات القرآن الكريم، وعمدوا إلى النصوص الصريحة الواضحة في كتاب الله - عز وجل -؛ فأولّوها حسب عقائدهم، وأخذوا في توجيه النصوص القرآنية بطرق ملتوية، فيها تعسف ظاهر، وتكلف غير مقبول، متخذين من قوة بيانهم، وسعة معرفتهم بالعربية؛ متكأً يتكئون عليه لتوجيه النصوص القرآنية حسب عقائدهم.

وفي المقابل فإن هناك من علماء العربية من هم على المنهج السليم - منهج أهل السنة - كانوا لهم بالمرصاد، فأخذوا في ردّ حججهم وتفنيدها، وتبيان القول الصحيح الذي يتوافق مع القرآن الكريم، والسنة النبوية، ولغة العرب، وبذلوا جهوداً جبارة في ذلك،

واجتهدوا في إصدار أحكام منصفة على معتقداتهم، وكتاب ابن المنير خير شاهد على ذلك^(١).

ومن هذا المنطلق رأيت أهمية الموضوع، فإن أغلب علماء العربية لم يصنّفوا كتباً في الاعتقاد لتتعرّف على معتقداتهم، وإنما كانت لهم آراء وتوجيهات نحوية منثورة في كتبهم تُنبئ عن معتقداتهم، فحاول البحث أن يجمع أقوالهم المتفرقة، وأن يضع القواعد والضوابط التي تعين على معرفة معتقداتهم، فالمعتقد أمره خطير، ولذا كان لزاماً على الباحثين، والمشتغلين بالدراسات العليا عند الكتابة عن أي شخصية من علماء العربية، أو تحقيق أحد كتبهم؛ أن يحرصوا على أفراد مبحث لعقيدته، كما يحرصون ويشيرون إلى مؤلفاته، وشيوخه، وتلامذته.

هذا ورأيت أن تكون خطة البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أشرت في المقدمة إلى أهمية البحث، والخطة المتبعة في دراسته.

وجعلت التمهيد: عن أهمية العربية ومعتقد علمائها، وفيه

مطلبان:

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال.

المطلب الأول: فضل العربية.

المطلب الثاني: شروط ناقل اللغة.

والمبحث الأول كان عنوانه: ضوابط معرفة معتقد علماء العربية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أن يصرح العالم بمعتقده.

المطلب الثاني: أن نجد في مؤلفاته ما يدل على معتقده.

المطلب الثالث: أن ينصَّ أحد العلماء الثقات على المعتقد.

والمبحث الثاني جعلت عنوانه: "توظيف النحو في خدمة المعتقد"، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: التثنية.

المطلب الثاني: الأفعال التي تنصب مفعولين (جعل).

المطلب الثالث: المصدر.

المطلب الرابع: نواصب الفعل المضارع (لن).

المطلب الخامس: (لولا) الشرطية.

المطلب السادس: مجيء الفعل الماضي للمستقبل.

والخاتمة ضمننتها أبرز ما تم التوصل إليه.

وختاماً، أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والإخلاص في
القول والعمل، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد: أهمية العربية ومعتقد علمائها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: فضل العربية.

المطلب الثاني: شروط ناقل اللغة.

المطلب الأول: فضل العربية

اللغة العربية هي أشرف اللغات وأكملها، ولا يخفى على طالب العالم مكانتها وفضلها، بها نزل القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾^(١)، وقف ابن كثير عند هذه الآية فقال: "وذلك لأن لغة العرب أفضل اللغات، وأبينها، وأوسعها، وأكثرها تأدية للمعاني التي تقوم بالنفوس، فلهذا أنزل أشرف الكتب بأشرف اللغات على أشرف الرسل، بسفارة أشرف الملائكة، وكان ذلك في أشرف بقاع الأرض، وابتدئ إنزاله في أشرف شهور السنة، وهو رمضان، فكمل من كل الوجوه"^(٢).

وتعلم اللغة العربية وتعليمها من الدين، وقد أدرك سلفنا الصالح أهميتها وفضلها، فحذروا من خطورة اللحن، والعجمة، والضعف في العربية، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: "ومعلوم أن تعلم العربية

(١) سورة يوسف: ٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٤٦٦/٢.

وتعليمها فرض على الكفاية، وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو استحباب أن نحفظ القانون العربي، ونصلح الألسن المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة، والافتداء بالعرب في خطابها، فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصاً وعبياً" (١).

ويقول في موضع آخر: "ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك" (٢).

(١) مجموع الفتاوى: ٢٥٢/٣٢.

(٢) مجموع الفتاوى: ١١٦/٧.

المطلب الثاني: شروط ناقل اللغة

سؤال عريض يفرض نفسه، هل يشترط في ناقل اللغة أن يكون عدلاً مأموناً في دينه، وعلمه، ومعتقده؟ أو إنه لا يشترط ذلك، ويكفيه أن يكون أحد العلماء المبرزين في العربية، والمكثرين من التصانيف، وبمعنى آخر، هل يشترط في رواية اللغة ما يشترط في رواية الحديث؟

أقول: لاشك أنه يشترط في ناقل اللغة، أن يكون عدلاً، سليم المعتقد والدين؛ إذ قد نص غير واحد من العلماء على ذلك، فهذا ابن الأثير يقول: "يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث؛ لأن بها معرفة تفسيره - أي القرآن - وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله" (١).

وعن الزركشي أنه قال: "... لا تلزم اللغة إلا بخمس شرائط:

أحدها: ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

والثاني: عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

(١) لمع الأدلة: ٨٥.

والثالث: أن يكون النقل عن قوله حجة في أصل اللغة
كالعرب العاربة...

والرابع: أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً وأما بغيره فلا.
والخامس: أن يسمع من الناقل حساً^(١).

وقال ابن فارس: "وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق
والأمانة، ويتقى المظنون... فليتحرراً أخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل
الأمانة، والثقة، والصدق، والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة
بغداد ما بلغنا"^(٢).

ولذا فإن من مال من أهل العربية إلى شيء من الأهواء
الضالة، لم يكن من أهل السنة، ولا كان قوله حجة في اللغة
والنحو^(٣)، ولا يجوز تجاهل ذلك، إذ إن أصحاب العقائد المنحرفة،
يطيرون فرحاً بأي قول يخدم معتقدهم، بل قد يدسّون في اللغة ما
ليس منها، وأكبر شاهدٍ على ذلك قول ابن الأعرابي: أرادني أحمد بن

(١) ينظر: المزهري في علوم اللغة: ٥٨/١ - ٥٩.

(٢) الصاحبى: ٤٨.

(٣) ينظر: الفرق بين الفرق: ٣٠٢.

أبي دؤاد أن أجد له في لغة العرب: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾^(١)
بمعنى: استولى، فقلت: والله ما أصبت هذا^(٢).

(١) سورة طه: ٥.

(٢) ينظر: فتح الباري ٤٠٦/١٣، وتفسير السمعاني: ٣٦٦/٢.

المبحث الأول: ضوابط معرفة معتقد علماء العربية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أن يُصرَّح العالم بمعتقده.

المطلب الثاني: أن نجد في مصنفاتهم ما يدل على معتقداتهم.

المطلب الثالث: أن ينصَّ أحد العلماء الثقات على المعتقد.

المطلب الأول: أن يصرح العالم بمعتقده

وهذا أهم الضوابط وأنفعها، فيقبل قوله، ولا يلتفت إلى غير ذلك من الاتهامات الأخرى التي توجه إليه في معتقده، فنرى بعضاً من العلماء أبانوا وأوضحوا معتقدهم بما لا يدع مجالاً للشك، فهذا ابن قتيبة يصرح بمعتقده فيقول: "وعدل القول في هذه الأخبار أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقات لها، فنؤمن بالرؤية والتجلي، وأنه يعجب وينزل إلى السماء الدنيا، وأنه على العرش استوى وبالنفس واليدين، من غير أن نقول في ذلك بكيفية أو بحد، أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأت، فنرجو أن نكون في ذلك القول والعقد على سبيل النجاة غداً إن شاء الله تعالى" (١).

(١) الاختلاف في اللفظ: ٥٣.

كما أن الأزهرى قد صرح بمعتقده غير مرة في كتبه^(١) يقول:
"وأما قول الناس توحد الله بالأمر وتفرّد، فإنّه وإن كان صحيحاً في
العربية، فإنّي لا أحب أن أُلْفِظ بلفظ في صفة الله لم يصف بها نفسه
في التنزيل، أو في السنة، ولم أجد المتوحدّ، ولا المتفرّد في صفاته،
وإنما ننتهي في صفات الله إلى ما وصف به نفسه، ولا نجاوزه إلى
غيره لجوازه في العربية، تعالى الله عن التمثيل والتشبيه علواً كبيراً"
(٢). "وعظمة الله لا تُكَيَّف، ولا تحد، ولا تُمَثَّل بشيء، ويجب على
العباد أن يعلموا أنه عظيم كما وصف نفسه، وفوق ذلك بلا كيفية ولا
تحديد" (٣).

وقال الزبيدي: "ولا يجوز لأحد أن يصف الله - عز وجل -، بغير
ما وصف به نفسه في محكم وحيه، أو ما ثبت به الخبر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم، ولو صحّت الكلمة في الاشتقاق، وتمكنت
من التصريف" (٤).

وأبان ابن الأنباري عن معتقده في صفات الله - عز وجل -
يقول: "يحتمل أن يكون قولنا شيء أعظم الله بمنزلة الأخبار أنه

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٢٤/٢، ١١٢/٥، ١٩٨، ٤٥٧/١١.

(٢) المصدر السابق: ١٩٨/٥.

(٣) المصدر السابق: ٣٠٣/٢.

(٤) لحن العوام: ٦٩.

عظيم، لا على معنى شيء أعظمه، فإن الألفاظ الجارية عليه - سبحانه وتعالى - يجب حملها على ما يليق بصفاته، ألا ترى أن "عسى، ولعل" فيها طرف من الشك، ولا يحمل في حقه سبحانه على الشك، وكذلك الامتحان، يُحمل منّا على معانٍ تستحيل في حقه سبحانه إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة، فذلك هاهنا: يكون المراد بقولهم: "ما أعظم الله" الإخبار أنه عظيم، لا شيء جعله عظيماً لاستحالتة، وإن كان ذلك يُقدَّر في غيره لجوازه وعدم استحالتة" (١).

وكشف الجاحظ كثيراً عن معتقده (٢)؛ إذ يقول: "لولا مكان المتكلمين؛ لهلكت العوام من جميع الأمم، ولولا مكان المعتزلة؛ لهلكت العوام من جميع النحل، فإن لم أقل: ولولا أصحاب إبراهيم وإبراهيم (٣)؛ لهلكت العوام من المعتزلة، فإني أقول: إنه قد أنهج لهم سبلاً، وفتق لهم أموراً، واختصر لهم أبواباً، ظهرت فيها المنفعة، وشملتهم بها النعمة" (٤).

كما أن صاحب بن عباد قال شعراً كثيراً يدل على معتقده، فمن ذلك قوله:

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٤٧.

(٢) ينظر: كتاب الحيوان: ١/٩، ٤/٩٠.

(٣) المقصود: شيخه إبراهيم النظام.

(٤) كتاب الحيوان: ٤/٢٠٦.

برئتُ من الأرجاسِ رَهْطِ أُمِيَّةٍ لما صَحَّ عَندي من قديمِ عَدائِهِم
وَلَعَنَتِهِم خَيْرِ الوَصِيِّينَ جَهْرَةً لَكُفْرِهِم المَعْدودِ في شَرِّدَائِهِم
وَقَتَلِهِم السَّادَاتِ من آلِ هاشِمٍ وَسَبِّبِهِم عَن جُرْأَةِ لِنسائِهِم
وَذَبَحِهِم خَيْرِ الرِّجالِ أرومَةَ حُسَيْنِ العُلَى بالكِربِ في كِربلائِهِم
وَتَشْتِيَتِهِم شَمَلَ النَبِيِّ مُحَمَّدٍ لَمَّا ورثوا من بَغْضِهِ في فَنائِهِم
وما غَضِبْتَ إِلَّا لأَصنامِها التي أُذِلَّتْ وَهَمَّ أَصارُها لِشِقائِهِم
فيا رَبِّ جَنِّبني المِكارِهِ واعْفُ نِوَبِي لَمَّا أَخْلَصْتَهُ من وِلائِهِم
فَكَمَ قَدِ دَعَوني رافِضِيًّا لِحَبِّكُم؟ فلم يَتَنِّني عَنكُم طَوِيلَ عَدائِهِم^(١)
وقوله:

لو فَتَشوا قَلْبِي رَأوا وَسَطَهُ سَطْرينَ قَدِ خُطَّ بِلا كاتِبِ
حَبِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طالِبِ وَحَبِ مَولايِ أَبِي طالِبِ^(٢)

ويدخل ضمن التصريح بالمعتقد: أن يصنف المؤلف كتباً تنبئ
تماماً عن معتقده، وذلك ككتب الجاحظ: فضيلة المعتزلة^(٣)، وكتاب

(١) ديوانه: ١٨١ - ١٨٢.

(٢) ديوانه: ١٨٣ - ١٨٤.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٥/٢١١٨.

الوعد والوعيد^(١)، وكتاب الرد على المشبهة^(٢)، وكمؤلفات الرماني:
أدلة التوحيد^(٣)، وتفضيل علي^(٤).

(١) ينظر: الحيوان ٩/١.

(٢) يقصد بالمشبهة: أهل السنة، وينظر: الحيوان ٩/١.

(٣) ينظر: إنابة الرواة: ٢/٢٩٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٩٥.

المطلب الثاني: أن نجد في مصنفاتهم ما يدل على معتقداتهم

وهذا الضابط يلي الأول، فإن كثيراً من علماء العربية لا يُصرِّح بمعتقده، ولكنه يحرص عند توجيهه لكثير من الآيات القرآنية، أو ضربه الأمثلة أن يجعلها تبعاً لميوله ومعتقده، وهذا الأمر جدّ خطير، فينبغي للباحث إذا عرض له مثل ذلك أن يتنبّه له، ويتوقف عنده، ويُعلّق عليه، فعلى سبيل المثال نرى الرضي في شرح الكافية يقول: "والقرينة المعنوية نحو: أكل الكمثرى موسى، واستخلف المرتضى^(١) المصطفى صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك"^(٢).

فقد عمد هذا الشيعي إلى دسّ السم في الدسم، فصنع مثاله على ما يعتقده من معتقد باطل، حيث يرى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد نصّ على إمامة علي - رضي الله عنه - من بعده نصاً ظاهراً، وأن أبا بكر، وعمر، وعثمان - رضي الله عنهم - قد اغتصبوا الخلافة منه غصباً.

(١) للشيعنة اثنا عشر إماماً، ويلقبونهم ألقاباً، فعلي - رضي الله عنه - يلقبونه: بالمرتضى، والحسن بن علي - رضي الله عنه - يلقبونه: بالمجتبى، والحسين بن علي - رضي الله عنه - بالشهيد... ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: ٢٩٩.

(٢) ١٩١/١.

كما أنك لو نظرت في كشاف الزمخشري؛ لرأيتَه يدلُّ دلالةً
تامةً على معتقده، وقد أحرز بذلك القدح المعلن؛ حتى إن ابن خلدون
حين اطلع عليه؛ حكم على مؤلفه بالاعتزال، فقال: "مؤلفه من أهل
الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة" (١).

وسياتي معنا في المبحث الثاني بعض الأمثلة التي تثبت لنا
كيف وظّف النحو في خدمة معتقده؟

كما أنه يمكن لأي باحث من خلال اطلاعه على مقدمة كتب
العلماء السابقين أن يلحظ فيها ما يشير إلى معتقدهم، فهذا ابن جني
في مقدمة كتابه الخصائص يقول: "الحمد لله الواحد العدل القديم" (٢)،
وهذا أبو هلال العسكري يقول في مقدمته: "...فينبغي من هذه الجهة
أن يقدم التماس هذا العلم على سائر العلوم بعد توحيد الله تعالى،
ومعرفة عدله، والتصديق بوعدده ووعيده" (٣).

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٤٠.

(٢) ١/١ وفيه إشارة إلى مبادئ عقيدته الاعتزالية، وأصول اعتقاد المعتزلة
خمسة: العدل، والتوحيد، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: معجم ألفاظ العقيدة: ٣٩٤، وإطلاق لفظ
القديم على الله سبحانه وتعالى مشهور عند أكثر أهل الكلام، وليس هو من
أسماء الله الحسنى، وقد أنكره كثير من السلف والخلف. ينظر: شرح العقيدة
الطحاوية: ٥٤-٥٥.

(٣) الصناعتين: ٢.

وأخيراً، فإن الحكم على معتقد العلماء أمر خطير، وتكمن خطورته في أنك قد تنسب عالماً إلى التشيع، أو الاعتزال، وهو منه بريء، فتكون قد وقعت في ظلمه، والإساءة إليه من غير تثبت، ومن ثم فيجب على الباحث ألا يلقي التهم جزافاً، أو يتسرّع في الحكم على معتقدات الآخرين، وعليه أن يتنبه إلى أمور ثلاثة:

الأمر الأول: أن يتأكد الباحث من صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه:

وهذا الأمر جدُّ مهم؛ إذ إن بعض علماء العربية، قد نسب إليهم من التصانيف ما هم بريئون منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب، فهذا ابن قتيبة اتهم ظلماً وزوراً بكتاب الإمامة والسياسة؛ حتى إن محقق الكتاب - عفا الله عنه - لم يجر على عادة المحققين من التأكد من صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، وتبيان أدلته على ذلك، بل اكتفى بعد افتتاحيته بالقول: "وبعد، فإن كتاب الإمامة والسياسة، للعالم الفاضل المؤرخ العظيم عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، من أشهر الكتب تداولاً بين قراء العربية...." (١).

وعليه فإن الباحث إذا سلّم بصحة نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة فإنه قطعاً سيحكم عليه بالتشيع؛ لما يحويه الكتاب من الآراء الباطلة المزورة، والطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم،

(١) مقدمة المحقق: ١.

والتنقص منهم وازدراءهم، ولذا قال ابن العربي عن ابن قتيبة: "...
فأما الجاهل فهو ابن قتيبة، فلم يبق ولم يذر للصحابة رسماً في كتاب
"الإمامة والسياسة" إن صح عنه جميع ما فيه..."^(١).

وهذا الكتاب قد أبطل نسبه إلى ابن قتيبة غير واحد من
المحققين والباحثين^(٢).

الأمر الثاني: أن يتيقن بالأ يكون المصنف قد رجع عن أحد أقواله في كتبه الأخرى:

وذلك بأن يكون للمؤلف أكثر من مؤلف، فيذكر في أحدها ما
يدل على معتقده الفاسد، ثم يرجع عنه في مستقبل أيامه، ويثبت
القول الصحيح في أحد كتبه اللاحقة، ومثال ذلك النيسابوري^(٣)، فقد
أنكر في أحد كتبه انشقاق القمر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم؛

(١) العواصم من القواصم: ٢٦١.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، مقدمة المحقق: ٣٢، كتاب الميسر
والقداح، لابن قتيبة، مقدمة المحقق: ٢٦-٢٧، عقيدة الإمام ابن قتيبة، للدكتور:
علي بن نفيح العلياني: ٨٧-٩٣، مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية
القرن الرابع الهجري، للدكتور: محمد الشيخ عليو محمد: ٢٩١-٢٩٣.

(٣) هو أبو القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري، كان عالماً مفسراً، فقيهاً،
لغوياً توفي سنة ٥٥٣. ينظر: بغية الوعاة: ٢/٢٧٧، طبقات المفسرين،
١/١١-١٥، كشف الظنون: ١/٢٠٥.

إذ قال: "لو انشق القمر لما بقي أحد إلا رآه"^(١)، ثم رجع عن هذا القول في كتاب لاحق له^(٢)، فقال: "والمنقول المقبول: أنه على الحقيقة انشق القمر نصفين حين سأله حمزة بن عبدالمطلب، فرآه أجلة الصحابة، ولا يُقال: لو انشق لما خفي عن أهل الأقطار؛ لجواز أن يحجبه الله عنهم بغيم"^(٣).

(١) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ١٤١١/٣.

(٢) الذي يدل على أنه لاحق إشارته في مقدمته إلى الكتاب السابق: ١/٦٦.

(٣) إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

الأمر الثالث: أن يتأكد بالأدلة يكون العالم قد نقل قولاً مشهوراً

دون إدراك منه للاحتمال:

وهذا يرد كثيراً خصوصاً ما إذا كانت المسألة مشهورة في كتب النحويين، وذلك كقولهم: يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه، ويمثلون له بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾^(٢) فإن أغلب النحويين اعتادوا القول بأن المضاف حذف في هاتين الآيتين، ويقدرونه بـ "أمر"^(٣) وهذا القول فيه إنكار لمجيء الله تعالى، ولم أر من تفتن لذلك من النحويين سوى القليل^(٤)، يقول الزجاج: "تجلى ربه للجبل" أي: ظهر وبان... وقال قوم: "فلما تجلى ربه للجبل": تجلى أمر ربه. وهذا خطأ لا يعرفه أهل اللغة، ولا في الكلام دليل أن موسى أراد أن يرى أمراً عظيماً من أمر الله، وقد أراه الله من الآيات في نفسه ما لا غاية بعده، قد أراه عصاه ثعباناً

(١) سورة الفجر: ٢٢.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ٥٣١/٢، وشرح جمل الزجاجي ٣٣٥/١، ومغني اللبيب، لابن هشام ٨١١، وأوضح المسالك ١٥٠/٣، وشرح ابن عقيل ٧٢/٢، والتصريح، للأزهري ٢١٠/٣.

(٤) ينظر: العين: ٤١٧/٣، معاني القرآن، للفراء ٣٦٦/١، تفسير الطبري ١٨٥/٣٠.

مبيناً، وأراه يده تخرج بيضاء من غير سوء، وكان آدم^(١)،
وفرق البحر بعصاه، فأراه من الآيات العظام ما يستغنى به عن أن
يطلب أمراً من الله عظيماً^(٢).

(١) أي: أسود البشرة.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣٧٤/٢.

المطلب الثالث: أن ينصَّ أحد العلماء الثقات على المعتقد

كأن يكون العالم فُقِدَت مصنفاته كلّها، أو جلّها، ولم يظهر لنا ممّا كتبه شيء يدل على معتقده، فنلجأ حينئذٍ إلى أقرانه، أو ممن أتوا بعده من العلماء الذين اطلعوا على مصنفاته، ونستأنس بأقوالهم، وآرائهم في معتقده، فمن المعلوم أنّ إبراهيم الحربي كان ذا رأي في الشيوخ، يختار منهم من ثبتت عدالته، وسلمت عقيدته، قال عن أهل العربية من أهل البصرة: كلهم أصحاب أهواء إلا أربعة: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وأبو عمرو بن العلاء، والأصمعي، فإنهم أصحاب سنة^(١).

ونصَّ الأزهري على أن أبا الهيثم الرازي، كان عالماً، ورعاً، كثير الصلاة، صاحب سنة^(٢).

وقال الرياشي عن سيبويه: "كان سيبويه سنياً على السنة"^(٣).

والنضر بن شميل ثقة صاحب سنة... وهو أول من أظهر السنة بمرور جميع خراسان^(٤).

(١) ينظر: مقدمة غريب الحديث، لإبراهيم الحربي: ٣٥/١.

(٢) تهذيب اللغة: ٢٦/١.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٦٨.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣٢٨/٩ - ٣٣١.

وقطرب كان من رؤوس المعتزلة (١).

ومعاذ بن مسلم الهراء ذكر غير واحد من المترجمين له أن

كان شيعياً (٢).

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٢٦٤٦/٦، الوافي بالوفيات: ١٥/٥.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان: ٢١٨/٥، سير أعلام النبلاء: ٤٨٢/٨، بغية الوعاة:

٢٩١/٢.

المبحث الثاني: توظيف النحو في خدمة المعتقد

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: التثنية.

المطلب الثاني: الأفعال التي تنصب مفعولين (جعل).

المطلب الثالث: المصدر.

المطلب الرابع: نواصب الفعل المضارع (نن).

المطلب الخامس: (لولا) الشرطية.

المطلب السادس: مجيء الفعل الماضي للمستقبل.

المطلب الأول: التنبيه

يثبت أهل السنة أن لله - سبحانه وتعالى - يدين مختصتين به، ذاتيتين له، تليقان بجلاله وعظمته - ليستا كيدي المخلوقين - ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١). في حين أن المعتزلة يؤولونها بالنعمة والقدرة؛ ادّعاء منهم أن ظاهرها غير مراد؛ لأنه يقتضي تشبيهاً لله سبحانه وتعالى بعباده المخلوقين^(٢).

قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعَانُوا مَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾^(٣): "غُلَّتْ اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود... فإن قلت لم تثبت اليد في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وهي مفردة في ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾؟ قلت: ليكون ردّ قولهم، وإنكاره، أبلغ وأدل على إثبات غاية السخاء له، ونفي البخل عنه، وذلك أن غاية ما يبذله السخي بماله من نفسه أن يعطيه بيديه جميعاً، فبني المجاز على ذلك"^(٤).

وهذا الكلام الذي ساقه الزمخشري إنما هو تلاعب بالألفاظ والعبارات، ولا دليل عليه من اللغة يسنده، فإن اليد وإن كانت تأتي

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣٦٣/٦، وشرح العقيدة الواسطية ٥٨.

(٣) سورة المائدة: ٦٤.

(٤) الكشاف: ٦٨٩/١.

بمعنى النعمة؛ إلا أنها إذا ثبتت انتفى عنها المجاز، وأصبحت على الحقيقة كما قرره غير واحد.

يقول ابن قتيبة: "وما نكر أن اليد قد تتصرف على ثلاثة وجوه من التأويل: أحدها: النعمة.

والآخر: القوة من الله: ﴿أُولَى الْأَيْدَى وَالْأَبْصَارِ﴾^(١)، يريد: أولي القوة في دين الله والبصائر، ومنه يقول الناس: (مالي بهذا الأمر يد) يعنون: مالي به من طاقة.

الوجه الثالث: اليد بعينها.

ولكنه لا يجوز أن يكون أراد في هذا الموضع النعمة؛ لأنه قال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، والنعمة لا تغل، وقال: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ معارضة بمثل ما قالوا، ولا يجوز أن يكون أراد غلت نعمهم، ثم قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ولا يجوز أن يريد نعمته مبسوطتان^(٢).

وقال الطبري: "فإمّا إذا ثني الاسم، فلا يؤدي عن الجنس، ولا يؤدي إلا عن اثنين بأعيانهما دون الجمع ودون غيرهما.

قالوا: وخطأ في كلام العرب أن يقال: ما أكثر الدرهمين في أيدي الناس بمعنى ما أكثر الدراهم في أيديهم؟ قالوا: وذلك أن الدرهم

(١) سورة ص: ٤٥.

(٢) ينظر: الاختلاف في اللفظ: ٤٠.

إذا تني لا يؤدي في كلامها إلا عن اثنين بأعيانهما، قالوا: وغير
محال ما أكثر الدرهم في أيدي الناس، وما أكثر الدراهم في أيديهم؛
لأنّ الواحد يؤدي عن الجميع^(١).

(١) تفسير الطبري: ٦/٣٠١ - ٣٠٢.

المطلب الثاني: الأفعال التي تنصب مفعولين (جعل)

قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾^(١).
"بمعنى: خلقناه مُعَدَّى إلى واحد، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾^(٢). وقرآناً عربياً: حال... أي: خلقناه عربياً غير عجمي"^(٣).

يرى المعتزلة أنَّ القرآن هو كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوق محدث، لم يكن ثم كان، ونصُّ الزمخشري واضح في تقرير معتقدهم.

وهذا القول الذي ذكره الزمخشري خطأ صناعة ومعنى، وقد ردَّه الزركشي فقال: "وأخطأ الزمخشري حيث جعله بالخلق، وهو مردود صناعة ومعنى.

أما الصناعة؛ فلأنه يتعدى لمفعولين، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعد إلا إلى واحد، وتعديته لمفعولين - وإن احتمل هذا المعنى - لكن بجواز إرادة التسمية أو التغيير.

وأما المعنى؛ فلو كان بمعنى (خلقناه التلاوة العربية) فباطل؛ لأنه ليس الخلاف في حدوث ما يقوم بألسنتنا، وإنما الخلاف في أن

(١) سورة الزخرف: ٣.

(٢) سورة الأنعام: ١.

(٣) الكشاف: ٢٤٠/٤ - ٢٤١.

كلام الله الذي هو أمره ونهيه وخبره، فعندنا أنه صفة من صفات ذاته وهو قديم.. وليس في الآية تعلق للقدرية على خلق القرآن؛ لأن الدليل لا بد أن يكون قطعياً لا احتمال فيه" (١).

وقد سبق للنحاس أن ذكر التوجيه الصحيح للآية، فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ﴾، الهاء التي في جعلناه مفعول أول، وقرآناً مفعول ثانٍ، فهذه جعلناه التي تتعدى إلى مفعولين، بمعنى: صيرنا، وليست جعلنا التي بمعنى خلقنا؛ لأن تلك لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، نحو قوله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (٢). " (٣).

وهذا ما جعل ابن قتيبة يتحدى القائلين بخلق القرآن أن يجدوا دليلاً من اللغة يثبت صحة قولهم، فيقول: "فإن هم وجدوا في القرآن كله "جعل" متعدية إلى القرآن وحده؛ ليقضوا عليه بالخلق فنحن نتابعهم" (٤).

(١) البرهان في علوم القرآن: ١٣١/٤.

(٢) سورة الأنعام: ١.

(٣) إعراب القرآن: ٩٧/٤.

(٤) الاختلاف في اللفظ: ٣٩.

المطلب الثالث: المصدر

يعتقد أهل السنة أن الله متكلم بكلام قديم، سمعه موسى عليه السلام من غير واسطة، وأنه على الحقيقة، في حين يرى المعتزلة أن كلام الله مخلوق، خلقه الله منفصلاً عنه.

ولأجل هذا الخلاف في المعتقد؛ وظّف كل منهم النحو لخدمة معتقده، فعند قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١) تكلف المعتزلة في نفي صفة الكلام عن الله تعالى، يقول الأخفش: "الكلام خلقٌ من الله على غير الكلام منك، وبغير ما يكون منك، خلقه الله ثم أوصله إلى موسى"^(٢).

ويقول الزمخشري: "... وتكليمه أن يخلق الكلام منطوقاً به في بعض الأجرام كما خلقه مخطوطاً في اللوح، وروى أن موسى عليه السلام كان يسمع ذلك الكلام من كل جهة"^(٣).

وهكذا حاول المعتزلة تصريف الكلام إلى المجاز، وتكلفوا ذلك، في حين أن هذا القول قد أبطله غير واحد من النحويين، وأثبتوا عدم صحة ذلك في لغة العرب، فقد حكى عن الفراء قوله: "العرب تسمى

(١) سورة النساء: ١٦٤.

(٢) معاني القرآن ١/٤٥٨.

(٣) الكشاف ٢/١٤٣.

ما يوصل إلى الإنسان كلاماً بأي طريق وصل، ولكن لا تحققه بالمصدر، فإذا حقق بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام، كالإرادة، يقال: أراد فلان إرادة، يريد: حقيقة الإرادة، ويقال: أراد الجدار، ولا يقال: أراد الجدار إرادة؛ لأنه مجاز غير حقيقة" (١).

وقال ابن قتيبة: "أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر، ولا تؤكد بال تكرار، فتقول: أراد الحائط أن يسقط، ولا تقول: أراد الحائط أن يسقط إرادة شديدة، وقالت الشجرة فمالت، ولا تقول: قالت الشجرة فمالت قولاً شديداً. والله تعالى يقول: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، فوكد بالمصدر معنى الكلام ونفى عنه المجاز" (٢).

وذكر النحاس الإجماع فقال: "تكليماً" مصدر مؤكد وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً، وأنه لا يجوز في قول الشاعر:

امتلاً الحوض وقال قطني

أن يقول: قال قولاً، فكذا لما قال تكليماً، وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة من الكلام الذي يعقل" (٣).

(١) ينظر: تفسير البغوي ١/٥٠٠، وروح المعاني ٦/١٨٠.

(٢) تأويل مشكل القرآن: ١١١.

(٣) إعراب القرآن ١/٥٠٧.

المطلب الرابع: من نواصب الفعل المضارع "لن"

يعتقد أهل السنة أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة كما يرون القمر ليلة البدر، في حين أن المعتزلة، وسواهم من الفرق الضالة؛ يعتقدون أن الله سبحانه وتعالى لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة^(١)، ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرَ إِلَيْكَ^٢ قَالَ لَن تَرِنِي وَلَكِن أَنظُرَ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي^٣ فَلَمَّا بَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ^(٢)﴾.

قال الشريف المرتضى: "وقد استدل بهذه الآية كثير من العلماء الموحدين^(٣) على أنه تعالى لا يرى بالأبصار من حيث نفس الرؤية نفياً عاماً بقوله تعالى: ﴿لَن تَرِنِي﴾ ، ثم أكد ذلك بأن علق الرؤية باستقرار الجبل الذي علمنا أن لم يستقر، وهذه طريقة للعرب في تبعيد الشيء"^(٤).

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية: ٣٣٧/٢.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) هم المعتزلة كما سبق أن أوضحنا.

(٤) أمالي المرتضى: ٢٢١/٢.

وقد حكى غير واحد من النحويين^(١) عن الزمخشري أن "لن" تدلّ على تأييد النفي وتوكيده.

ولاشك أن هذا التوجيه فيه تعسف ظاهر، وتكلف غير مقبول، دافعهم الحقيقي إليه معتقدهم الباطل باستحالة رؤية الله سبحانه وتعالى في الآخرة، وهذه الدعوى - تأييد النفي بلن - باطلة على أهل اللغة، ولا يشهد بصحتها كتاب معتبر، ولا نقل صحيح^(٢)، وقد حكى عن الخليل أن معنى "لن"، "لا أن"، بمعنى: ما هذا وقت أن يكون كذا.^(٣)

يقول ابن مالك: "وذكر الزمخشري في "أنموذجه" أن لن لتأييد النفي.. وحامله على ذلك اعتقاده: أن الله تعالى لا يرى، وهو اعتقاد باطل؛ لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستدل على عدم اختصاصها بالتأييد بمجيء استقبال المنفي بها

(١) الجني الداني، للمراي: ٢٧٠، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ٦٦/٣، والبرهان في علوم القرآن، للزركشي: ٤٢٠/٢، وهمع الهوامع، للسيوطي: ٢٨٧/٢، ومغني اللبيب، لابن هشام: ٣٧٤.

(٢) ينظر: التفسير الكبير، للرازي: ١٩٠/١٤.

(٣) ينظر: الصاحبى، لابن فارس: ٢٥٦.

مُغِيًّا إِلَى غَايَةٍ يَنْتَهِي بِانْتِهَائِهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^{(١)(٢)}.

وقال ابن هشام: "ولا تفيد "لن" توكيد النفي، خلافاً للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافاً له في "أنموذجه"، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يُقيد منفيها باليوم في: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ أَلْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾^(٣). ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾^(٤) تكراراً، والأصل عدمه"^(٥).

(١) سورة طه: ٩١.

(٢) شرح التسهيل: ١٤/٤.

(٣) سورة مريم: ٢٦.

(٤) سورة البقرة: ٩٥.

(٥) مغني اللبيب: ٣٧٤.

المطلب الخامس: (لولا) الشرطية

اختلفت الفرق في عصمة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -
على مذاهب:

فريق أجاز وقوع الكبائر، بل والكفر من الأنبياء - عليهم
السلام-، وهم الفضيلية من الخوارج، ومن هنا نحوهم.

وفريق يرى وجوب العصمة للأنبياء من الكبائر والصغائر
مطلقاً، وهم أكثر المتكلمين من معتزلة، وأشاعرة، وشيعة، غير أن
الشيعة يجوزون وقوع المعاصي من الأنبياء تقية.

وفريق يرون أن الأنبياء - عليهم السلام - معصومون من
الكفر، والكبائر، وفي كل ما يتعلق بالتبليغ، وصغائر الخسة، كسرقة
لقمة، ويجوزون ما عدا ذلك من صغائر الذنوب، والسهو، والنسيان،
غير أنهم يقولون: إن الأنبياء - عليهم السلام - لا يقرون على خطأ،
وإذا وقع منهم ذنب فإنهم يتوبون منه، ويحصل لهم بالتوبة خير
كثير، وهؤلاء هم جمهور أهل السنة والجماعة^(١).

(١) ينظر: عقيدة ابن قتيبة: ١٩٨.

ونتيجة لهذا الاختلاف؛ فقد انقسم علماء العربية عند قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهٖۙ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ الشُّؤْمَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ (١) إلى قسمين:

القسم الأول: يرى أن يوسف - عليه السلام - لم يهَمَّ بها، ويحمل الآية على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: ولقد همت به، ولولا أن رأى برهان ربه؛ لَهَمَّ بها، فلَمَّا رأى البرهان لم يقع منه الهم، ففُدِّمَ جواب "لولا" عليها، والدافع لهذا القول هو معتقدهم بعدم جواز وقوع الصغائر من الأنبياء، يقول الزركشي: "وقوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا﴾ أي: هم بدفعها، أي: عن نفسه، وفي هذا التأويل تنزيه يوسف - عليه السلام - عما لا يليق به؛ لأنَّ الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - معصومون من الصغائر والكبائر، وعليه فينبغي الوقف على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ﴾ (٢).

ويقول في موضع آخر: "وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا﴾ قيل التقدير: لقد همت به لولا أن رأى برهان ربه، وهم بها، وهذا أحسن لكن في تأويله قلق، ولا يُحتاج إلى هذا التأويل؛ إلا على قول من قال: إن الصغائر يجوز وقوعها منهم" (٣).

(١) سورة يوسف: ٢٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ١٥٠/٣.

(٣) المصدر السابق: ٢٨٠/٣.

وهذا القول - تقديم جواب "لولا" عليها - نسب إلى قطرب^(١)، واختاره أبوحيان^(٢)، والحلبي^(٣)، ونسبه الرازي إلى المحققين من أهل العلم^(٤)، وهو مروى عن أبي عبيدة، قال أبو حاتم: "وقرأت غريب القرآن على أبي عبيدة، فلما أتيت على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِؤُوءٍ وَهَمَّ بِهَا﴾، قال أبو عبيدة: هذا على التقديم والتأخير، كأنه أراد: ولقد همت به؛ ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها"^(٥).

وأنكر هذا القول جمع من أهل العربية، وقالوا: تقديم جواب "لولا" عليها شاذ ومستكره، ولا يوجد في فصيح كلام العرب، وما ورد من الشعر فمن اضطرار الشعراء^(٦)، يقول النحاس: "وأن قوماً قالوا: هو على التقديم والتأخير، وهذا القول عندي محال، ولا يجوز في اللغة، ولا في كلام من كلام العرب"^(٧).

القسم الثاني: يرى أن الآية كما هي على ظاهرها ونظمها، وأنها قد همت بيوسف - عليه السلام - وهمّ بها، إذ لا يجوز في

(١) ينظر: تفسير السمعاني: ٢٢/٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢٩٥/٥.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٤٦٦/٦ - ٤٧٠.

(٤) ينظر: التفسير الكبير: ٩٢/١٨.

(٥) ينظر: لسان العرب، لابن منظور: ١٣٧/١٥.

(٦) ينظر: زاد المسير، لابن الجوزي: ٢٠٣/٤.

(٧) إعراب القرآن: ٣٢٣/٢.

اللغة أن تقول: همت بفلان، وهمّ بي، وأنت تريد اختلاف الهمين،
ولكن همّ امرأة العزيز كان همّ إصرار وعزم، وهمّ يوسف - عليه
السلام - كان همّ خطرات.

حكى الأزهري عن ثعلب: أنه سُئِلَ عن قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْفُ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ فقال: همّت زليخا
بالمعصية مصرّة على ذلك، وهمّ يوسف بالمعصية ولم يأتها، ولم
يُصرّ عليها، فبين الهمتين فرق (١).

وهذا مذهب الأكثرين من السلف والعلماء الأكابر (٢)، وهو
اختيار الفراء (٣)، وابن قتيبة (٤)، والطبري (٥)، والزجاج (٦)، وأبي بكر
بن الأتباري (٧)، والنحاس (٨)، وابن الجوزي (٩)، وابن تيمية (١٠).

(١) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري: ٣٨٢/٥.

(٢) ينظر: زاد المسير: ٢٠٤/٤.

(٣) ينظر: الأضداد، لابن الأتباري: ٤١٤.

(٤) ينظر: تأويل مختلف الحديث: ١١٩.

(٥) ينظر: تفسير الطبري: ١٨٥/١٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٠١/٣.

(٧) ينظر: الأضداد: ٤١٢.

(٨) ينظر: إعراب القرآن ٣٢٣/٢.

(٩) ينظر: : زاد المسير: ٢٠٤/٤.

(١٠) مجموع الفتاوى: ٥٧٤/٦ - ٥٧٥.

وهذا القول هو الصحيح، وقد تضافرت عليه الأدلة، يقول
شيخ الإسلام: "ولهذا وقع الفرق بين هم يوسف عليه السلام، وهم
امرأة العزيز، كما قال الإمام أحمد: الهم همان: هم خطرات، وهم
إصرار، فيوسف - عليه السلام - هم هما تركه لله فأثيب عليه، وتلك
همت هم إصرار ففعلت ما قدرت عليه من تحصيل مرادها، وإن لم
يحصل لها المطلوب" (١).

(١) مجموع الفتاوى: ٥٧٤/٦ - ٥٧٥.

المطلب السادس: مجيء الفعل الماضي للمستقبل

أنكر بعض النحويين معجزة انشقاق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وذهبوا عند قول الله تعالى: ﴿أَقْرَبَتْ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾^(١)، أنّ المعنى: سينشق القمر، فجاء الفعل على صيغة الماضي وهو للمستقبل، واستشهدوا على ذلك بنظائر كثيرة وردت في كلام الله - عز وجل-، وفي أشعار العرب، فمن كلام الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِبِي أِبْنَ مَرْيَمَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾^(٣)، وغيرهما، ومن أشعار العرب قول الحطيئة^(٤):
شَهِدِ الحَطيئةُ يَومَ يَلقى رَبَّهُ أنّ الوَليدَ أحقُّ بِالْعُذْرِ^(٥)

فهذا القول إنكار صريح لمعجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم، وتوظيف للنحو في خدمة المعتقد، وهذا الكلام لا يستقيم شرعاً ولا عقلاً ولا صناعة.

أما الشرع؛ فلمخالفته أدلة شرعية مقطوعاً بصحتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال:

(١) سورة القمر: ١.

(٢) سورة المائدة: ١١٦.

(٣) سورة الأعراف: ٤٤.

(٤) ديوانه: ١١٩.

(٥) ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ١٤١١/٣.

"انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقتين:
فرقة فوق الجبل، وفرقة دونه، وقال النبي صلى الله عليه وسلم:
اشهدوا" (١).

وأما العقل؛ فكما قال ابن قتيبة - رحمه الله - : "فإن كان القمر
لم ينشق في ذلك الوقت، وكان مراده: سينشق القمر فيما بعد، فما
معنى قوله: ﴿ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ (٢) بعقب هذا
الكلام؟ أليس فيه دليل على أن قوماً رأوه منشقاً فقالوا: هذا سحر
مستمر من سحره، وحيلة من حيلة، كما قد كانوا يقولون في غير
ذلك من أعلامه صلى الله عليه وسلم" (٣).

وكقول الزجاج: "وزعم قوم عندوا عن القصد وما عليه أهل
العلم، أن تأويله: أن القمر ينشق يوم القيامة، والأمر بيّن في اللفظ،
وإجماع أهل العلم؛ لأنّ قوله: ﴿ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾
فكيف يكون هذا في القيامة؟" (٤).

وأما في الصناعة فكما قال الأنباري - رحمه الله - : "وأما
قولهم: إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز أن يقوم

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب وانشق القمر، حديث: ٤٤٨٦.

(٢) سورة القمر: ٢.

(٣) تأويل مختلف الحديث: ٧٥ - ٧٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٨١/٥.

مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال، قلنا: هذا لا يستقيم؛ وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴿١﴾﴾^(١)، فلا يجوز فيما عداه؛ لأننا بقينا فيه على الأصل"^(٢).

(١) سورة المائدة: ١١٦.

(٢) الإنصاف: ٢٥٧/١.

الخاتمة

وبعد.. فأحمد الله سبحانه وتعالى على ما تمَّ به وأنعم من

إكمال هذا البحث، وقد توصلت فيه إلى نتائج من أبرزها:

أولاً: ضرورة إبراز عقيدة أي عالم من علماء العربية عند دراسته،
أو تحقيق أحد كتبه؛ إذ إنَّ جمعاً منهم وظَّف النحو في خدمة
معتقده.

ثانياً: أن بعضاً من علماء العربية أخضعوا النصوص القرآنية
لأهوائهم، وعدلوا عن المصادر الأساسية لتفسير القرآن
الكريم، ولذا فإنَّ من مظانِّ الكشف عن عقيدتهم، هو في آيات
الصفات، كالمحبة، والرضا، والرحمة، والمجيء، والاستواء،
وصفة اليبدين، والوجه، والعين، والكلام، وغيرها.

ثالثاً: التأكد التام من عقيدة أي شخصية قبل الحكم عليها، إذ إنَّ
الأصل هو سلامة المعتقد، ولذا يتوجب على الباحث أن يتيقن
من صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، وألاً يكون المصنّف رجوع
عن قوله في كتبه الأخرى، أو نقلها من كتب غيره دون إدراك
منه للازمها.

رابعاً: أن إبداء الملحوظات، والتنبيه على بعض المآخذ في بعض

المسائل العقدية للعالم لا يقلل من جهوده العلمية الأخرى.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب

العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، ابن قتيبة، قدم له وعلق عليه: عمر بن محمود أبو عمر، دار الراهة للنشر والتوزيع، الرياض، (ط١)، ١٤١٢هـ.
- الأضداد، لابن القاسم الأتباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، (ط٣)، ١٤٠٩هـ.
- الإمامة والسياسة (المنسوب إلى ابن قتيبة)، تحقيق: الدكتور طه محمد الزيني، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٧م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (ط٢)، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ابن المنير الأسكندري، مطبوع بحاشية الكشاف، دار المعرفة، بيروت.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن، للنيسابوري، تحقيق: د. علي بن سليمان العبيد، مكتبة التوبة، الرياض، (ط١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، للنيسابوري، تحقيق: د. سعاد بنت صالح بابقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، (ط١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت.

- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين الأصغر، المكتب الإسلامي، بيروت، مؤسسة الإشراف، الدوحة، (ط ٢)، ١٤١٩هـ.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، (ط ٢)، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، (ط ١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: الشيخ: عادل عبدالموجود، الشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط ١)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- تفسير البغوي، للبغوي، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.
- تفسير الطبري، (جامع البيان عن تأويل القرآن)، الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار التراث، القاهرة.
- تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٨هـ.

- التفسير الكبير، للرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط ١)،
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تهذيب اللغة، الأزهرى، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون
وآخرون، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ.
- الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر
الدين قباوة، ومحمد فاضل، المكتبة العربية، حلب، (ط ١)،
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت،
١٤١٦هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة
المصرية العامة للكتاب.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق:
د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، (ط ١)، ١٤١٨هـ -
١٩٧٨م.
- ديوان الحطيئة، بعناية: د. حنا نصر، دار الكتاب العربي - حلب،
(ط ١)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ديوان الصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مكتبة
النهضة، بغداد، ١٩٦٥م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،
للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي،
بيروت، (ط ٣)، ١٤٠٤هـ.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: نخبة من العلماء، بإشراف
شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط ٩)، ١٤١٣هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد
محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٣هـ -
١٩٩٢م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن
السيد، ود. محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، مصر، (ط ١)،
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق: سلوى عرب، معهد
البحوث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة،
١٤١٩هـ.
- شرح الرضي علي الكافية، للرضي، تصحيح: يوسف حسن عمر.
- شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية، د. صالح الفوزان، مكتبة
المعارف، الرياض، (ط ٦)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابى وشركاه، القاهرة.
- صحيح البخارى، راجعه: الشيخ محمد على القطب، والشيخ هشام البخارى، المكتبة العصرية، بيروت، (ط٢)، ١٤١٨هـ—١٩٩٨م.
- الصناعتين، لأبى هلال العسكري، تحقيق: على البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- طبقات المفسرين، للداودى، تحقيق: على محمد عمر، مكتبة وهبة، (ط١)، ١٣٩٢هـ—١٩٧٢م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى الأندلسى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٧٣م.
- عقيدة الإمام ابن قتيبة، د. على نفيى العليانى، مكتبة الصديق، الطائف، (ط١)، ١٤١٢هـ.
- العواصم من القواصم، لأبى بكر بن العربى، تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمود الاستانبولى، دار الجيل، بيروت، (ط٢)، ١٤٠٧هـ.

- غريب الحديث، لإبراهيم الحربي، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العايد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، (ط ١)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، حققه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، للبغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (ط ٢)، ١٩٧٧م.
- الكتاب، لسبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، (ط ١).
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد.
- لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: الدكتور رمضان عبدالنواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٢٠هـ، (ط ٢).
- لسان العرب، لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط ٣)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد، إشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين.
- المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جاد المولى بك، وعلي البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، (ط١)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. عبدالأمير الورد، عالم الكتب، بيروت، (ط١)، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، دار السرور، مصر.

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط ١)، ١٩٩٣ م.
- معجم ألفاظ العقيدة، لعامر عبدالله فالح، مكتبة العبيكان، الرياض، (ط ٢)، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، (ط ١)، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، (ط ١)، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، دار القلم، بيروت، (ط ٥)، ١٩٨٤ م.
- مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري، للدكتور: محمد الشيخ عليو محمد، دار المنهاج، الرياض، (ط ١)، ١٤٢٧ هـ.

- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، (ط ١)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الميسر والقداح، ابن قتيبة، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٢هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط ١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركبي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان، محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.